جامعة غرداية-الجزائر-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الحضور وعن بعد:

حوكمة مؤسسات التعليم العالي في ظل التحول الرقمي والتشريعات الحديثة

05-ماي 2026 -

من اعداد: د. بلخير ميسون

-

عنوان المؤتمر: حوكمة مؤسسات التعليم العالي في ظل التحول الرقمي والتشريعات الحديثة

المحور الرابع: المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي

عنوان المداخلة: المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي، رهان التحول من الدور الاكاديمي إلى الفاعلية الاجتماعية

الملخص

تعد المسؤولية الإجتماعية لمؤسسات التعليم العالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث لم يعد دور الجامعة مقتصرا على التعليم والبحث العلمي فقط بل إمتد ليشمل خدمة المجتمع والمساهمة الفعالة في حل مشكلاته الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتتمثل هذه المسؤولية في إلتزام الجامعات بتوجيه أنشطتها الاكاديمية والبحثية بما يتماشى مع إحتياجات المجتمع وتعزيز قيم المواطنة والأخلاقيات المهنية والتنمية البشرية.

تركز هذه المداخلة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الجامعات والتي تشمل البعد التعليمي من خلال إعداد كفاءات مؤهلة والبعد البحثي عبر إنتاج بحوث تطبيقية تخدم المجتمع، والبعد المجتمعي من خلال الإنفتاح على المحيط الخارجي وبناء شراكات مع مختلف الفاعلين في المجتمع كما تناقش التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي مثل ضعف التمويل

وقلة التنسيق مع القطاعات الغقتصادية ومحدودية الوعي المؤسسـي بهـذا المفهوم.

وتلخص المداخلة ضرورة تبني إستراتيجيات فعالة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال إدماجها في السياسات الجامعية،وتفعيل دور الحوكمة وتشجيع الإبتكاروريادة الاعمال بما يسهم في تحقيق تنميةمستدامة وشاملة، خاصة في السياق الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

تعليم عالي، مؤسسة جامعية، مسؤولية إجتماعية، بعد اجتماعي، مجتمع، حوكمة.

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة مست مختلف القطاعات الاقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية، الامر الذي فرض على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في أدوارها التقليدية ووظائفها الكلاسيكية، فلم تعد الجامعة مجرد مؤسسة أكاديمية يقتصر دورها على تقديم المعارف النظرية وإعداد الكفاءات العلمية، بل أصبحت فاعلا إستراتيجيا يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تفاعلها مع قضايا المجتمع وإنخراطها في معالجة التحديات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية، وفي ظل التحولات برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية كأحد المفاهيم الحديثة التي تعكس إلتزام الجامعات تجاه محيطها المجتمعي، وتؤكد ضرورة إنتقالها من الدور الاكاديمي التقليدي إلى دور أكثر تأثيرا وفاعلية داخل المجتمع.

وتعد المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي من القضايا التي حظيت بإهتمام متزايد من قبل الباحثين والمنظمات الدولية، خاصة مع تنامي الدعوات إلى ضرورة ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والإجتماعي، وتحويلها إلى مؤسسة منتجة للمعرفةوقادرة على توظيف البحث العلمي في خدمة التنمية المحلية والوطنية، كما أن التوجه نحو إقتصاد المعرفة والتحول الرقمي أوجد تحديات جديدة أمام الجامعات، جعلتها مطالبة بتبني إستراتيجيات حديثة تقوم على الإبتكار والإنفتاح والشراكة المجتمعية.

وتتجلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات في مساهمتها في بناء رأس المال البشري، وترسيخ قيم المواطنة والتطوع، وتعزيز التنمية المستدامة، بالإضافة إلى

دورها في إعداد خريجين يمتلكون الكفاءة العلمية والوعي الاجتماعي في آن واحد، فالجامعة الحديثةأصبحت مطالبة بإنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، من خلال تطوير البرامج التعليمية، وتشجيع البحث العلمي التطبيقي، ودعم المبادرات الطلابية والمشاريع الريادية، والمساهمة في معالجة المشـكلات الاجتماعيـة والإقتصادية.

كما أن التحولات الرقمية التي يشهدها العالم ساهمت في توسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية للجامعات، حيث أصبح بإمكانها الوصول إلى فئات واسعة من المجتمع عبر التعليم الإليكتروني، والمنصات الرقمية مما عزز من قدرتها على نشر المعرفة وتحقيق العدالة التعليمية، وفي المقابل تواجه مؤسسات التعليم العالي العديد من التحديات التي تعيق تجسيد مسؤوليتها الاجتماعية، من بينها ضعف التمويل وغياب إستراتيجيات واضحة، وضعف التنسيق مع القطاعات الاقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى إستمرار هيمنة الطابع الأكاديمي التقليدي في بعض المؤسسات الجامعية.

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي من المواضيع الحيوية التي تستدعي الدراسة والتحليل، نظرا لإرتباطه المباشر بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة الجامعة كمؤسسة فاعلة داخل المجتمع، فالتحول من الدور الأكاديمي إلى الفاعلية الاجتماعية لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات العصر الحديث والتحديات التنموية الراهنة.

من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

في ظل التحولات الاقتصادية والإجتماعية والرقمية التي يشهدها العالم، أصبحت الجامعات مطالبة بتوسيع أدوارها التقليدية والإنفتاح على المجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة، غير أن العديد من مؤسسات التعليم العالي ماتزال تواجه صعوبات فيتجسيد مسؤوليتها الإجتماعيةوتحقيق الفاعلية المجتمعية المطلوبة، وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تحقق التحول من الدور الاكاديمي التقليدي إلى الفاعلية الاجتماعية من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-مالمقصود بالمسؤولية الإجتماعيةفي التعليم العالي؟

-ماأهم مظاهر التحول من الدور الأكاديمي إلى الفاعلية الاجتماعية؟

-ماهو دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع؟

-ماأبرز التحديات التي تواجه تفعيل المسؤولية الاجتماعية؟

-ماهي الآليات الكفيلة بتعزيز الفاعلية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيمايلي:

-يعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة المرتبطة بالتعليم العالي.

-إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

-تسليط الضوء على أهمية التحول من الوظيفة الاكاديمية التقليدية إلى الفاعلية المجتمعية.

-المساهمة في تعزيز الوعي بأهمية الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والإجتماعي.

-إبراز دور التحول الرقمي في تطوير الآداء المجتمعي للجامعات.

-تقديم تصور أكاديمي حول سبل تفعيل المسؤولية الاجتماعية داخل مؤسسات التعليم العالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

-التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي وأبعادها المختلفة.

-إبراز التحولات الحديثة في وظائف الجامعة المعاصرة.

-تحليل دور الجامعات في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

-توضيح العلاقة بين التعليم العالي والفاعلية الاجتماعية.

-تحديد أهم التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

1-مفهوم المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي:

تعد المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي من المفاهيم الحديثة التي شهدت تطورا ملحوظا مع التحولات الاقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية التي عرفها العالم، حيث لم يعد دور الجامعة مقتصرا على تقديم المعرفة الاكاديمية وتخريج الطلبة فحسب، بل أصبح يشمل الإسهام الفعال في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قيم المواطنة والعدالة والتضامن الاجتماعي، ويشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي إلى إلتزام مؤسسات التعليم العالي بأداء أدوارها التعليمية والبحثية والمجتمعية بصورة أخلاقية وتنموية تراعي إحتياجات المجتمع وتحدياته المختلفة، وذلك من خلال توجيه برامجها الاكاديمية وأنشطتها البحثية وخدماتها المجتمعية نحو معالجة القضايا الاجتماعية والإقتصادية والبيئية، كما تتجسد هذه المسؤولية في بناء شراكات فعالة بين الجامعة ومحيطها الإجتماعي والإقتصادي، والعمل على إعداد موارد بشرية تمتلك الكفاءة العلمية والوعي الأخلاقي والقدرة على الإبداع والمبادرة وخدمة الصالح العام، وتقوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات على مجموعة من المبادئ الأساسية من بينها الشفافية و المساءلة وإحترام حقوق الإنسان، والمساواة ودعم التنمية المحلية

وترسيخ ثقافة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية، وقد إزدادت أهمية هذا المفهوم في ظل التحديات المعاصرة مثل البطالة والفقر، والتغيرات البيئية والتحول الرقمي مما دفع الجامعات إلى تبني إستراتيجيات جديدة تجعلها أكثر إرتباطا بقضايا المجتمع وأكثر قدرة على المساهمة في حل مشكلاته.

ومن هذا المنطلق أصبحت الجامعة مؤسسة إجتماعية فاعلة تسعى إلى إنتاج المعرفة وتوظيفها لخدمة التنمية من خلال تشجيع البحث العلمي التطبيقي، وتنظيم المبادرات التطوعية والمساهمة في نشر الوعي الصحي، والثقافي والبئي، ودعم ريادة الأعمال والإبتكار وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي تمثل إنتقالا من النموذج التقليدي للجامعة القائم على التعليم النظريإلى نموذج أكثر إنفتاحا وتفاعلا مع المجتمع ، يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة وبناء مجتمع المعرفة، بما يعزز مكانة الجامعة كفاعل إستراتيجي في تحقيق التقدم الإجتماعي والإقتصادي.

2-مظاهر التحول من الدور الأكاديمي إلى الفاعلية الاجتماعية:

هناك العديد من مظاهر التحول نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر**:**

2-1 التحول نحو الشراكة مع المجتمع والقطاع الاقتصادي:

أصبحت مؤسسات التعليم العالي أكثر انفتاحاعلى محيطها الإجتماعي والإقتصادي من خلال بناء شراكات مع المؤسسات الإقتصادية وهيئات المجتمع المدني والجماعات المحلية، وذلك بهدف ربط التكوين الجامعي بإحتياجات التنمية وسوق العمل. ويظهر هذا التحول في تنظيم المشاريع المشتركة، وتوفير فرص التدريب الميداني، والمساهمة في حل المشكلات التنموية المحلية. كما ساهمت الحوكمة الحديثة في تعزيز مبدأ التشاور والتنسيق بين الجامعة والفاعلين الخارجيين، مما جعل الجامعة مؤسسة منتجة للقيمة الإجتماعية والإقتصادية وليست مجرد فضاء أكاديمي مغلق.

2-2 تعزيز ثقافة الإبتكار وريادة الأعمال:

من أبرز مظاهر التحول الحديثة إنتقال الجامعة من وظيفة التلقين المعرفي إلى دعم الإبتكار والإبداع، حيث عملت العديد من مؤسسات التعليم العالي على إنشاء حاضنات أعمال ومراكز للإبتكار الرقمي وتشجيع المشاريع الناشئة. ويعكس هذا التوجه دور الجامعة في خلق الثروة وتنمية الإقتصاد القائم على المعرفة، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي أتاح بيئات رقمية محفزة للإبداع والتسـويق الإلكتروني والتواصل مع المستثمرين. كما ساهمت التشريعات الحديثة في توفير أطر قانونية تسمح بتحويل البحوث العلمية إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتطبيق.

2-3 توظيف التحول الرقمي في خدمة المجتمع:

أدى التحول الرقمي إلى توسيع أدوار الجامعة الإجتماعية من خلال تقديم خدمات تعليمية وتكوينية رقمية لفئات مختلفة من المجتمع، مثل التعليم عن بعد والمنصات التعليمية المفتوحة. وقد ساعد ذلك على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص وإتاحة المعرفة

لشرائح أوسع، خاصة في المناطق النائية. كما ساهمت الرقمنة في تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات الجامعية، وتحسين جودة التواصل بين الجامعة والمجتمع، بما يعزز الشفافية والفعالية في الآداء المؤسسي.

2-4 تبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية:

لم تعد الجامعة مؤسسة تعليمية فقط، بل أصبحت تتحمل مسؤولية إجتماعية تتعلق بالمساهمة في معالجة القضايا المجتمعية والبيئية. ويتجلى ذلك في تنظيم حملات التوعية، والمشاركة في المبادرات الإنسانية، وإجراء بحوث مرتبطة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة. كما تعمل الجامعات الحديثة على غرس قيم المواطنة والتطوع والتضامن لدى الطلبة، بما يعزز دورها في بناء رأس مال بشري واع بقضايا المجتمع وقادر على التفاعل الإيجابي معها.

2-5 الإنتقال من إنتاج المعرفة النظية إلى الحلول التطبيقية:

شهدت الجامعة تحوللا في طبيعة مخرجاتها العلمية، حيث أصبحت تركز على إنتاج بحوث تطبيقية تستجيب لحاجات المجتمع والمؤسسات الاقتصادية بدل الإكتفاء بالمعرفة النظرية. ويظهر ذلك في تنامي دور مراكز البحث والإستشارات العلمية، وتوجيه البحوث نحو معالجة القضايا الإقتصادية والإجتماعية والتنموية. كما ساعدت الحوكمة الحديثة على تعزيز تقييم الآداء والربط بين جودة البحث العلمي ومدى تأثيره المجتمعي.

2-6 تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية في التسيير الجامعي:

ساهمت التشريعات الحديثة في ترسيخ مبادئ الحوكمة داخل مؤسسات التعليم العالي من خلال إعتماد الشفافية والمساءلة والمشاركة في إتخاذ القرار. وقد أدى ذلك إلى تحسين جودة الإدارة الجامعية وتعزيز ثقة المجتمع في المؤسسة الجامعية. كما أصبحت الجامعات تعتمد أنظمة رقمية حديثة في التسيير الإداري والبيداغوجي، الأمر الذي رفع من كفاءة الأداء وسرعة تقديم الخدمات، وساهم في تحقيق

3-تحديات تفعيل المسؤولية الاجتماعية وآليات تعزيزها:

3-1 محدودية الموارد المالية والبشرية:

تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديًا كبيرًا يتمثل في ضعف الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة لتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية، خاصة في ظل تزايد الأعباء الإدارية والبيداغوجية. فتنفيذ المبادرات المجتمعية والأنشطة التنموية يتطلب توفير ميزانيات مخصصة وكفاءات قادرة على التخطيط والتنسيق والمتابعة، وهو ما قد يشكل عائقًا أمام العديد من الجامعات، خصوصًا في الدول النامية التي تعاني من محدودية التمويل وضعف الاستثمار في قطاع التعليم العالي.

3-2 ضعف الثقافة التنظيمية المرتبطة بالمسؤولية الإجتماعية:

لا تزال بعض مؤسسات التعليم العالي تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية باعتبارها نشاطًا ثانويًا أو تكميليًا بدل اعتبارها جزءًا أساسيًا من وظائف الجامعة الحديثة. ويؤدي غياب الوعي بأهمية هذا التوجه إلى ضعف مشاركة الأساتذة والطلبة والإداريين في المبادرات المجتمعية، إضافة إلى محدودية دمج القيم الاجتماعية والإنسانية ضمن السياسات الجامعية. كما أن ضعف ثقافة العمل التشاركي يحد من قدرة الجامعة على تحقيق أثر اجتماعي فعال ومستدام.

3-3 الفجوة بين الجامعة ومحيطها الإجتماعي والإقتصادي:

من أبرز التحديات التي تعيق تفعيل المسؤولية الاجتماعية استمرار وجود فجوة بين الجامعة ومحيطها الخارجي، حيث تعاني بعض المؤسسات الجامعية من ضعف التنسيق مع القطاع الاقتصادي وهيئات المجتمع المدني. ويؤدي ذلك إلى محدودية مساهمة الجامعة في معالجة المشكلات الواقعية للمجتمع، وضعف مواءمة البرامج التعليمية والبحثية مع احتياجات التنمية وسوق العمل. كما أن غياب قنوات تواصل فعالة يقلل من فرص بناء شراكات استراتيجية مستدامة.

3-4 تحديات التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية:

رغم أهمية الرقمنة في دعم المسؤولية الاجتماعية، إلا أن العديد من الجامعات تواجه صعوبات تتعلق بضعف البنية التحتية الرقمية ونقص التجهيزات التكنولوجية الحديثة. كما تشكل محدودية المهارات الرقمية لدى بعض الفاعلين داخل الجامعة عائقًا أمام الاستفادة الفعالة من التقنيات الحديثة في خدمة المجتمع. ويضاف إلى ذلك التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا بين المناطق، مما قد يحد من تحقيق العدالة الرقمية وإتاحة الخدمات التعليمية للجميع.

3-5 غياب التشريعات والآليات التنظيمية الواضحة:

يتطلب تفعيل المسؤولية الاجتماعية وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح يحدد الأدوار والمسؤوليات وآليات التقييم والمتابعة. غير أن بعض مؤسسات التعليم العالي تعاني من غياب سياسات واضحة أو ضعف التشريعات الداعمة للمبادرات المجتمعية، الأمر الذي يؤدي إلى عشوائية البرامج وضعف استمراريتها. كما أن غياب مؤشرات دقيقة لقياس الأداء الاجتماعي يجعل من الصعب تقييم مدى فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها المجتمعية.

3-6 مقاومة التغيير وضعف الإنخراط المؤسسي:

تُعد مقاومة التغيير من التحديات الأساسية التي تواجه التحول نحو جامعة ذات فعالية اجتماعية، حيث قد يرفض بعض الفاعلين داخل المؤسسة الجامعية تبني أساليب جديدة في التسيير والعمل المجتمعي بسبب التمسك بالنماذج التقليدية. كما أن ضعف التنسيق بين مختلف الهياكل الجامعية يؤدي إلى محدودية الانخراط الجماعي في مشاريع المسؤولية الاجتماعية، مما ينعكس سلبًا على فعالية البرامج والمبادرات الموجهة لخدمة المجتمع.

4-محاور التحول نحو الفاعلية الاجتماعية:

يعد التحول نحو الفاعلية الاجتماعية عملية شاملة تهدف إلى تمكين الأفراد والمؤسسات من المشاركة النشطة في تشكيل واقعهم الاجتماعي والاقتصادي، بدلاً من الاكتفاء بالتلقي السلبي. تستند هذه العملية إلى عدة محاور رئيسية تكاملت لتعزيز القدرة على التغيير الإيجابي:

4-1 محور الحوكمة الرشيدة والتسيير الحديث:

يمثل تطبيق الحوكمة الرشيدة أحد أهم محاور التحول نحو الفاعلية الإجتماعية، حيث تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى إعتماد أساليب تسيير حديثة تقوم على الشفافية والمساءلة والمشاركة في إتخاذ القرار. ويساعد هذا التوجه في تحسين الآداء الإداري وتعزيز ثقة المجتمع في المؤسسة الجامعية، كما يساهم في رفع كفاءة إستغلال الموارد البشرية والمادية. إضافة إلى ذلك، فإن الحوكمة الحديثة تضمن تحقيق التوازن بين الوظائف الأكاديمية والدور المجتمعي للجامعة بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.

4-2 محور التحول الرقمي وتطوير الخدمات الجامعية:

يشكل التحول الرقمي محورا أساسيا في تعزيز الفاعلية الإجتماعية للجامعة، من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتسيير والتواصل مع المجتمع. ويتجلى ذلك في إعتماد التعليم الإلكتروني والمنصات الرقمية والخدمات الإدارية الذكية، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاق الإستفادة منها. كما تساعد الرقمنة على تسهيل الوصول إلى المعرفة وتحقيق العدالة التعليمية، إضافة إلى تعزيز سرعة الإستجابة لإحتياجات الطلبة والمجتمع.

4-3 محور الشراكة مع المجتمع والقطاع الإقتصادي:

أصبحت الجامعة الحديثة تعتمد على بناء شراكات فعالة مع المؤسسات الإقتصادية وهيئات المجتمع المدني والجماعات المحلية، بهدف ربط التعليم العالي بإحتياجات المجتمع وسوق العمل. ويسهم هذا المحور في تعزيز نقل المعرفة والخبرة بين الجامعة ومحيطها الخارجي، كما يفتح المجال أمام تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة وبرامج تدريبية وتطبيقية. وتعد هذه الشراكات من أبرز الآليات التي تعزز دور الجامعة كفاعل إجتماعي وتنموي.

3-4 محور دعم البحث العلمي التطبيقي والإبتكار:

يرتكز التحول نحو الفاعلية الاجتماعية على توجيه البحث العلمي نحو معالجة القضايا الواقعية للمجتمع، بدل الإقتصار على الدراسات النظرية. ولذلك تعمل الجامعات على تشجيع البحوث التطبيقية والإبتكار وريادة الأعمال، مع دعم إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز نقل التكنولوجيا. ويساهم هذا المحور في تحويل الجامعة إلى فضاء لإنتاج الحلول التنموية ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة.

3-5 محور تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمواطنة:

تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى ترسيخ ثقافة المسؤولية الإجتماعية لدى مختلف الفاعلين داخل الجامعة، خاصة الطلبة، من خلال تشجيع العمل التطوعي

والمبادرات الإنسانية والأنشطة البيئية. ويهدف هذا المحور إلى تعزيز قيم المواطنة والإنتماء والتضامن، بما يجعل الجامعة مؤسسة مؤثرة في بناء الوعي المجتمعي وتحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة.

3-6 محور تحسين جودة التكوين وربطها بسوق العمل:

من أهم محاور التحول نحو الفاعلية الاجتماعية تطوير البرامج التعليمية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة. ويشمل ذلك تحديث المناهج الدراسية، وتنمية المهارات الرقمية والإبتكارية، وتعزيز التكوين التطبيقي والميداني. ويساعد هذا التوجه في إعداد خريجين قادرين على الاندماج المهني والمساهمة الفعالة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الخلاصة:

أصبحت المسؤولية الإجتماعية من أهم الرهانات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، إذ لم يعد دور الجامعة مقتصرًا على التعليم وإنتاج المعرفة فقط، بل أصبح يتعدى ذلك إلى المساهمة الفعلية في التنمية المجتمعية وتحقيق الإستدامة.وعليه فإن نجاح الجامعة في تجسيد مسؤوليتها الإجتماعية يتطلب تبني إستراتيجيات حديثة تقوم على الشراكة والإنفتاح على المحيط وربط البحث العلمي بحاجات المجتمع، ويمكن أن نستخلص مجموعة من التوصيات أهمها:

- المسؤولية الاجتماعية أصبحت وظيفة أساسية للجامعة الحديثة.
- التحول الرقمي عزز من دور الجامعة المجتمعي.
- ضرورة تعزيز الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي.
- دعم المشاريع الطلابية ذات البعد الاجتماعي.
- ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع والتنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

- عبد الرحمن تيشوري، إدارة المسؤولية الاجتماعية للجامعات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022.
- محمد عبد الحميد، المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2021.
- أحمد بن يوسف، الجامعة والتنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية، عمّان، 2023.
- علي السلمي، إدارة الجامعات في ظل التحول الرقمي، دار صفاء للنشر، عمّان، 2022.
- عبد القادر خضير، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المحلية، دار الأيام، الأردن، 2020.
- فوزي عبد الكريم، التعليم العالي وقضايا المجتمع، مكتبة الرشد، الرياض، 2021.
- سمير العاني، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في الجامعات، دار الحامد، عمّان، 2023.
- حسين عبد الله، التحول الرقمي في التعليم الجامعي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2022.
- منير حمدي، خدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي، دار البداية، الأردن، 2021.
- خالد الزعبي، إدارة الجودة والمسؤولية الاجتماعية في الجامعات، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2020.
- Robert D. Cranfield & Jane Taylor, University Social Responsibility and Quality of Life, Springer, 2022.
- Stephen Sterling, Higher Education and Sustainable Development, Routledge, 2021.
- David Crowther, Corporate Social Responsibility and Education, Springer, 2020.
- OECD Publishing, Universities as Engines of Social Innovation, Paris, 2023.
- John Goddard & Ellen Hazelkorn, The Civic University, Edward Elgar Publishing, 2021.
- William G. Tierney, Higher Education in the Digital Age, Harvard Education Press, 2022.
- Maria Cinque, Social Responsibility in Higher Education, Palgrave Macmillan, 2021.
- Roberta Capello, Universities and Regional Development, Routledge, 2020.
- Peter Blaze Corcoran, Education, Sustainability and Society, Springer, 2023.
- UNESCO Publishing, Transforming Higher Education for Community Engagement, Paris, 2022.